

البلاغة و التداوليّة

المشرف الأستاذ الدكتور: صلاح الدين ملاوي

طالبة الدكتوراه: هناء حلاسة

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

جامعة بسكرة (الجزائر)

Résumé:

Cette brève étude soulève des questions de linguistique, celle de l'état des monuments les plus importants de la rhétorique conceptuelle de la science, suivie d'un bref aperçu des théories les plus importantes de l'analyse pragmatique. La recherche se fixe l'étude de la relation entre la pragmatique occidentale y compris ces bases règlementaires et la rhétorique Arabe avec ses manifestations artistiques.

ملخص:

تطرح هذه الدراسة المختصرة قضية من قضايا علوم اللغة، و ذلك من خلال بيان أهم المعالم المفاهيمية لعلوم البلاغة، يليه عرض مجمل موجز لأهم نظريات التحليل التداولي، ثم يأتي البحث في العلاقة بين التداولية الغربية بأسسها الإجرائية و البلاغة العربية بطواهرها الفنية.

I- البلاغة:

1- مفهوم البلاغة ونشأتها:

جاء في "كتاب التعريفات" لـ "الشريف الجرجاني" (ت 826هـ) أن البلاغة تنبئ عن الوصول والانتباه.¹

وجاء في المعجم العربي الأساسي: بلغ يبلغ ببلوغا وبلاغاً، نحو بلغ الأمر ذروته أي وصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه، وبلغ غايةته: وصلها وحققها.

والبلاغة مصدر بلغ: بلغ يبلغ بلاغة، فهو بليغ، والبليغ المبين بفصاحة²، يقال: رجل بليغ وبلغ أي حسن الكلام فصيح، يبلغ عبارة لسانه كنه ما في قلبه، والجمع بلغاء³.

على حين تأخذ البلاغة في الكتب المتخصصة، بعدد اثنين، إذ يوصف بها المتكلم والكلام فقط دون المفرد، فقد ورد في "الإيضاح" أن بلاغة المتكلم هي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، أما بلاغة الكلام فهي مطابقتها بمقتضى الحال مع فصاحتها⁴. وإذا كانت فصاحة الكلام تعني خلوصه من التعقيد، وضعف التأليف، وتنافر الكلمات مع فصاحتها، وإن كانت السلامة من تنافر الحروف، ومخالفة القياس اللغوي، والغرابة، هي شروط فصاحة الكلمة⁵، فإن مقتضى الحال حسب "السكائي" (ت 626 هـ) يعرف بأنه: الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة⁶، ما يعني أن الحال هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى أن يجعل في كلامه خصوصية ما، وهذه الخصوصية التي يراعيها المتكلم في اختيار مفرداته وبناء عباراته، هي مقتضى الحال، فالإنكار مثلاً حال، وتأكيده الكلام بمؤكد أو أكثر هو مقتضى⁷، فتقول "إن زيدا في الدار" -مؤكداً بـ (إن)- لمن أنكر وجوده، وهو موجود فعلاً، كلام مطابق لمقتضى الحال.

وإن كان الحال تابعا لمقام الكلام، على أن المقام هو كل ما يحتويه المحيط الخارجي من أحداث وظروف ومواقف وأحوال لها علاقة بموضوع الكلام، فإن التفاوت بين المقامات يستتبعه تفاوت في الحالات⁸، وفي ذلك يقول "السكائي": "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يبين مقام الشكائية، و مقام التهنية يبين مقام التعزية، ومقام المدح يبين مقام الذم (...)، ومقام الجد يغير مقام الهزل، ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار (...)، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر (...). فلكل كلمة مع صاحبها مقام (...). وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، هو الذي نسميه مقتضى الحال"⁹.

ولكن قبل أن يطرح "السكاي" هذا المفهوم الاصطلاحي للبلاغة في كتابه "مفتاح العلوم" وقبل أن يتناوله "الخطيب القرويني" (ت 739هـ) بالتلخيص والإيضاح، اهتمدى علماء العربية في وقت مبكر من تاريخ العلوم اللغوية إلى ما يحيط بظاهرة الكلام من ملابسات خارجية، وما لها من دخل كبير في تحديد المعنى وبيانه على أكمل وجه، حيث نظر البلاغيون والنقاد إلى هذا المعيار على أنه مقياس من مقاييس جودة الكلام، وبمقدار مراعاته في الاستعمال، يحدد نصيب الكلام من البلاغة، وهذا ما اقتضى أن تعرف البلاغة بناء عليه - أي المعيار - بعد صياغة مضامينه وفق عبارتين أضحنتا ذاتا قيمة بلاغية في التراث العربي هما: "لكل مقام مقال"، و"وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، حيث أسهم ذلك في تحديد أصول البلاغة، ومنهجة مباحثها وقضاياها¹⁰.

ولعل "الجاحظ" (ت 255 هـ) هو أول من أولى ذلك العناية الفائقة في كتابه "البيان والتبيين" و"الحيوان"، حيث ورد في "البيان والتبيين" أن: "أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة (...). ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم"¹¹، ويؤكد الجاحظ على ذلك - بناء على صحيفة "بشر بن المعتمر" - بقوله: "المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال (...). فإن أمكنك (...). أن تفهم العامة معاني الخاصة (...). فأنت البليغ التام"¹².

وعليه، فقد أضحى مدلول مقولتي "لكل مقام مقال" و"وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، شعارا مميزا للبلاغة خلال القرن الثالث الهجري، وناطقا شرعيا باسمها، لا يذكر إلا وتفهم البلاغة من ورائه.

وبعد "الجاحظ" بحوالي ثلاثة قرون من الزمن، جاء "عبد القاهر الجرجاني" (ت 471 هـ) الذي حاول أن يضبط حدود البلاغة، وأن يضع قواعدها وقوانينها، من خلال كتابه "دلائل الإعجاز في علم المعاني" و"أسرار البلاغة في علم البيان"، ذلك أن "الجرجاني" بدأ بحثه في كتاب "دلائل الإعجاز" بنقض نظريتين سابقتين، الأولى نظرية القائلين بأن البلاغة في اللفظ وحده، والثانية نظرية القائلين بأن البلاغة في المعنى وحده، ليؤكد بعد ذلك على أن بلاغة الكلام ليست في اللفظ ولا في المعنى، ولا هي في اللفظ والمعنى معا، وإنما هي في نظم الكلام¹³، قائلا: "أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"¹⁴، وما "التعليق إلا أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له، أو بدلا منه، أو تحيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون

(...) صفة، أو حالا، أو تمييزاً، وأن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء - التي ضمنت معنى ذلك الحرف -، وعلى هذا القياس¹⁵. إذا تنطلق نظرية "عبد القاهر الجرجاني" من عدم الفصل بين البلاغة والنحو، على اعتبار أن النظم وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو مع وجوب مطابقتها لمقتضى الحال. وهذا التصور يقتضي أن يكون مفهوم البلاغة من مفهوم النظم، وإن كان من مفهوم البيان عند "الجاحظ" ذلك أن:

$$\frac{\text{النظم} = \text{علم النحو} + \text{المقتضيات}}{\text{بلاغة}}}{\frac{\text{البيان} = \text{الإفهام} + \text{المقتضيات}}{\text{بلاغة}}}$$

على أن "الجرجاني" في إثباته لهذه النظرية، بالدراسة والتحليل والتفسير من خلال التطبيق "تعدى حدود الكلام الأدبي من شعر ونثر، وولج أفقا أكثر اتساعا، تنتشر فيه التراكيب اللغوية والأساليب التواصلية ضمن إطار مقدس"¹⁶، وهو أفق يختلف عن أفق سابقه - أي الجاحظ -، وما اختلاف الأفتين إلا لاختلاف الهدف، ذلك أن استفحال اللحن في اللسان العربي خلال القرن الثاني الهجري إثر ضعف سليقة العرب، واختلاطهم بالأعاجم، أدى إلى النظر في أوضاع اللغة العربية، ومحاولة استنباط أسس وقواعد تسهم في الحفاظ عليها، وبعد إرساء دعائم علم حقق ذلك - أي علم النحو- على يدي كل من "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت172هـ)، و"سيبويه" (ت180هـ)، بدأ الحديث عن محاولة استنباط أسس فن القول، والبحث في أصوله وتقاليدته، فكانت أعمال "الجاحظ" مؤشرا لميلاد علم جديد، يبحث في أصول الكلام وفنائه، معتمدا البلاغة مصطلحا لمضامينه¹⁷.

على حين أن "الجرجاني" انطلق من هذه الإرهاصات البلاغية، وغايته من ذلك إدراك حقيقة إعجاز القرآن الكريم، حيث إن التحولات العديدة في مجرى الأحداث التي عاشها العالم الإسلامي آنذاك، جعلته متكلمًا على مذهب "أبي موسى الأشعري"، وهو المذهب الذي يستهدف التوفيق بين أهل الحديث وبين مذهب العقل الظاهر، وسبب هذا التوجه هو احتدام الصراع الفكري بين العلماء، وتعارض وجهات نظرهم في أسرار الإعجاز القرآني، فذهب فريق منهم إلى القول بالصرفة، وربطه فريق ثانٍ بالبلاغة والفساحة عموماً، وبجزالة المفردات وحسن معانيها خصوصاً، وجعله فريق ثالث في تجانس الأصوات وتشاكلها في الفواصل¹⁸، غير أن "الجرجاني" رد على العلماء هذه الآراء جميعاً، ورفض بشدة أقوالهم في هذه القضية¹⁹، وقرر أن "أول شيء يؤدي إلى أن يكون القرآن معجزاً، لا بما كان قرآناً وكلام الله عز وجل، لأنه على كل حال إنما كان قرآناً وكلام الله عز وجل بالنظم الذي هو عليه"²⁰.

وبالتالي أسهم النقاش العلمي، والجدال العقائدي حول قضية إعجاز القرآن في نشأة البلاغة العربية، ومن ثم في بلورة علومها الثلاثة.

2- علوم البلاغة:

منذ القرن السابع الهجري ترسخ في الأوساط التعليمية أن علوم البلاغة ثلاثة: "علم المعاني"، و"علم البيان"، و"علم البديع"²¹، فحين ألف "السكاكي" كتابه "مفتاح العلوم" تحول مسار الدراسات البلاغية من عدم الفصل بين فنونها إلى منحى التخصص والاستقلال، فقد كانت البلاغة العربية في أول أمرها وحدة شاملة لعدة مباحث بلا تحديد أو تقييد، وحتى وإن اعتبر النقاد المحدثون أن "عبد القاهر الجرجاني" هو مؤسس علمي المعاني والبيان وما أحق بهما من أصول علم البديع في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" على الترتيب²²، فإنه جعل من مباحث كلا العلمين وحدة يمكن النظر فيها نظرة شاملة، تنوه إلى مواطن الحس والجمال في الكلام، وتمكن كل ذي موهبة فنية أدبية من أن يقرأ ويفهم، ويستحسن ويستقبح، ويوازن ويفاضل، أي من أن ينقد العمل الأدبي ويحكم عليه، ولعل غاية المؤلف من ذلك لم تكن محاولة الاهتداء إلى العناصر الجمالية في العمل الإبداعي بقدر ما كانت تكوين البلقاء والنقاد²³.

على عكس ذلك تماماً جاء القسم الثالث من كتاب "مفتاح العلوم"، فقد حمل في طياته قواعد وقوانين أسهمت في حصر مباحث كل من علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، علماً أن "السكاكي" لم يعتبر البديع علماً قائماً بذاته، ولم يجعله في مستوى واحد مع علمي المعاني والبيان، وإنما اعتبر مباحثه مجرد ملحقات تابع لها يضم صوراً تعبيرية لا يجمع فيما بينها سوى أنها ذات طبيعة تحسينية²⁴، ودليل ذلك قوله: "و سميته: مفتاح العلوم وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام: القسم الأول في علم الصرف، القسم الثاني في علم النحو، القسم الثالث في علم المعاني والبيان"²⁵، و بالتالي فإنه لا وجود لمصطلح "علم البديع" في "المفتاح"، وإن حدد بمباحث خاصة²⁶، وتوضيح كل ذلك يتم حسب الآتي ذكره:

أ- علم المعاني: هو العلم الذي يجترز به عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يريده المتكلم لإيصاله إلى ذهن السامع؛ أي هو أصول وقواعد تعرف بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال²⁷، حيث يعرفه السكاكي بقوله: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"²⁸.

ومن ثمة، فإن هذا العلم يضم المواضيع المتعلقة بالدلالة النحوية والاستعمال اللغوي في موقف معين²⁹، ويقسم إلى ثمانية أبواب³⁰: أولها أحوال الإسناد الخبري، فأحوال المسند إليه، ثم أحوال

المسند، يليه أحوال متعلقات الفعل، بعده القصر، فالإنشاء، ثم الفصل والوصل، وفي الأخير الإيجاز والإطناب والمساواة. وكل باب من هذه الأبواب يحتوي مباحث متعددة.

ب- علم البيان: هو العلم الذي يجتريز به عن التعقيد المعنوي، بأن يكون الكلام واضح الدلالة على المعنى المراد؛ أي هو أصول وقواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق يختلف بعضها عن بعض في وضوح الدلالة على نفس ذلك المعنى، ولا بد من اعتبار المطابقة لمقتضى الحال دائماً³¹، حيث ورد في المفتاح أن علم البيان هو "إيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها"³². لذلك، يقسم هذا العلم إلى أبواب ثلاثة لكل باب منها مباحث متعددة، وأول هذه الأبواب التشبيهية، وثانيها المجاز، وثالثها الكناية³³.

ج- علم البديع: هو العلم الذي تعرف به الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حسناً بعد مطابقتها لمقتضى الحال ووضوح دلالته على المراد³⁴، وهذه الوجوه ضربان³⁵: ضرب يرجع إلى المعنى وضرب يرجع إلى اللفظ، لذلك يقسم هذا العلم إلى بابين اثنين: الباب الأول في المحسنات المعنوية، ومن أهم مباحثه التورية، والطباق، والمقابلة... إلخ، وأما الباب الثاني ففي المحسنات اللفظية، ويضم مباحث من أهمها الجناس، والسجع، والازدواج، والترصيع... إلخ، وفي ذلك يقول "السكاكي": "وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعها، و أن الفصاحة بنوعها مما يكسو الكلام حلة التزين و يرقيه أعلى درجات التحسين، فهأنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، (...) نشير إلى الأعراف منها، و هي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، و قسم يرجع إلى اللفظ"³⁶.

وما تجب الإشارة إليه، أن معظم البلاغيين الذين سبقوا "السكاكي" قد أحقوا بالمباحث البلاغية قضية السرقات الأدبية، وما ترتب عليها من مفاهيم أساسية اندرجت تحت مصطلحات متباينة منها: "الانتحال"، و "الاقتباس"، و "التضمين" و "التلميح"، لما لها من أثر في المعنى و دور في تحقيق بلاغة الكلام، وإن لم يول "السكاكي" هذه القضية اهتماما في كتابه "مفتاح العلوم"، فإن "الخطيب القزويني" أورد بابا خاصا بها تخللته عدة مباحث مثلت خاتمة كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة"³⁷.

II- التداولية:

1- مفهوم التداولية وارهاصاتها:

جاء في لسان العرب "تداول" من الجذر اللغوي (دول)، دول: الدولة والدولة؛ الدولة بالفتح، الفعل والانتقال من حال إلى حال، والدولة بالضم، اسم للشئ الذي يتداول به بعينه. وتداولنا الأمر: أخذناه بالدول. وورد في حديث الدعاء: حدثني بحديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يتداوله بينك وبينه الرجال أي لم يتناقه الرجال³⁸.

وعليه، فإن الفعل "تداول" في قول: "تداول الناس كذا بينهم" يفيد معنى "تناقله الناس فيما بينهم"، أضف إلى ذلك أن مفهوم "النقل" يستعمل في نطاق اللغة المملوطة، كما يستعمل في نطاق التجربة الملموسة، فيقال: "نقل الكلام عن قائله" بمعنى رواه عنه، كما يقال: "نقل الشيء عن موضعه" أي حركه منه؛ فـ "النقل" في استخدامه اللغوي يدل على معنى "التواصل"، أما في استخدامه التجريبي فيدل على معنى الحركة بين الفاعلين، أو قل على معنى "التفاعل"، فيكون "التداول" في اللغة جامعا بين جانبيين اثنين هما: "التواصل و التفاعل"، بأن يكون القول موصولا بالفعل.³⁹

بناء على هذه الأصول اللغوية، تستمد "التداولية" في الاصطلاح مفهومها الوظيفي، فهي دراسة العوامل التي تؤثر في اختيار المتكلمين للغة وكيفية تأثير هذا الاختيار في الآخرين على طريق التواصل والتفاعل حسب مقاصد هؤلاء المتكلمين ورغبات المتلقين⁴⁰، محاولة أثناء ذلك الإجابة عن الأسئلة الآتية:

من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ ماذا يصنع حين يتكلم؟ ماذا يقول بالضبط حين يتكلم؟ ماذا عليه أن يعلم حتى يرفع الإبهام عن كلامه؟ متى يتكلم ومع من؟ أين يتكلم ولأجل من؟ كيف يمكنه قول شيء آخر غير ما كان يريد قوله؟ هل يمكنه أن يكتفي بالمعنى الحرفي لقصد ما؟ أي مقياس يحدد قدرته أو قدرة الواقع الإنساني - بعامة - اللغوية؟ ما هي استعمالات اللغة؟⁴¹

حيث يثير كل سؤال من هذه الأسئلة جزئيات بعينها وفق معاني الأدوات الاستفهامية التي تعرف بها، وإثارة هذه الجزئيات هي التي تحدد عوامل إنجاز الكلام، بناء على أن السؤال بـ "من؟" يحيل إلى علاقة بين مرسل ومرسل إليه، أما السؤال بـ "ماذا؟" فكميل بتوضيح أهداف العملية التواصلية في حد ذاتها، على حين أن الاستفهام بـ "متى؟" و "أين؟" يبيّن سؤالا يقتضي الإلمام بعوامل زمنية ومكانية أسهمت في أداء الأساليب التواصلية وظائفها بناء على المفاضلة فيما بين إستراتيجيات تخاطبية تتفاوت درجات فاعليتها،

على أن السؤال بـ "كيف؟" يرد بوصفه ضرورة بعد الأسئلة السابقة، لأن تبلور إجابته - بناء على إجابات هذه الأسئلة - يؤدي إلى إدراك عوامل انتقاء الوحدات اللغوية المستعملة في الكلام، و أما صيغتنا السؤال بالأداتين "هل؟" و "أي؟" فتقتضيان الإحاطة بمرجعيات التواصل الاجتماعية والثقافية والفكرية، و يأتي في الأخير السؤال "ما هي استعمالات اللغة؟" باحثا عن إجابات تسهم من جهة في ضبط حدود مجال الاستعمال، وتعمل من جهة أخرى على بيان أهم النظريات التحليلية المستثمرة في ذلك.⁴²

فـ "التداولية" بهذا المفهوم ترجمة للمصطلح الفرنسي (Pragmatique) الذي يعني المنهج التواصلية الجديد في دراسة اللغة، وليس ترجمة للمصطلح الفرنسي (pragmatisme) الذي يعني

الفلسفة النفعية الذرائعية⁴³. وذهب بعضهم إلى أن أول من وضع هذه الترجمة هو الناقد المغربي "طه عبد الرحمن" سنة 1970م⁴⁴.

ولهذا المنهج الجديد في عملية التحليل اللغوي، إرهافات تاريخية ترجع إلى سنة 1878م، حين كتب "شارل سنדרس بيرس" (Ch.S.Pierce) مقالا بعنوان "كيف نجعل أفكارنا واضحة ؟" وهو امتداد لمقال آخر كنبه سنة 1877م بعنوان " تثبيت المعتقد"⁴⁵، ولكن أول استعمال لهذا المصطلح باعتباره منهجا تحليليا، كان سنة 1938م، حين حصر الأمريكي "شارلز وليام موريس" (Ch.W.Morris) أركان السيميائية في ثلاثة فروع⁴⁶:

أ- علم التراكيب: الذي يدرس علاقة العلامات بعضها ببعض في ظل نظام تواصلية ثابت (العلاقات الشكلية بين العلامات).

ب- علم الدلالة: الذي يدرس علاقة العلامات بما تدل عليه (العلاقات الاستبدالية بين العلامات).

ج- التداولية: التي تدرس علاقة العلامات بمستعملها (العلاقات الواقعية بين العلامات).

على أن المنهج التداولي في الدراسات اللغوية الحديثة ينطلق من هذا المفهوم العام، ولكنه يقترب من العلامات بصفتها أحداثا كلامية تحمل أهدافا ذاتية وتفترض وجود فاعل منتج لها، وعلاقة حوارية تؤدي وظيفة التواصل الاجتماعي مع مرسل إليه قد يكون مؤجلا⁴⁷.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تعرف التداولية بأنها: دراسة استعمال اللغة، ولكن ليس من خلال دراسة البنية اللغوية ذاتها، وإنما من خلال دراسة اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها خطابا محمدا، صادرا من متكلم محدد، موجهما إلى مستمع محدد، بلفظ محدد، في مقام تواصلية محدد، لتحقيق غرض محدد⁴⁸، على أن تتم هذه الدراسة على استعمال تشير فيه اللغة إلى معنى ليس متأصلا في الوحدات اللغوية وحدها، ولا مرتبطا بالمتكلم وحده، ولا بالسامع وحده، ولا بالسياق وحده، وإنما بناء على تفاعل هذه الأطراف التواصلية فيما بينها⁴⁹.

إذا، التداولية في الدرس اللغوي الحديث، منهج قائم على دراسة وظائف اللغة (عوامل لسانية - تركيبية، دلالية -) أثناء عملية تخطائية (عوامل تواصلية) تقتضي فاعلية المتكلمين والمستمعين (عوامل نفسية، و عوامل ثقافية) في ظل مواقف مقامية (عوامل اجتماعية) توحى بطبيعة المقاصد والأغراض الكلامية (عوامل براغماتية)، ويتم ذلك بناء على نظريات تحليلية خاصة (عوامل إجرائية).

2- نظريات التحليل التداولي:

إذا كان الدرس التداولي في مجال التحليل اللغوي قد استقى مبادئه من الفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاتصال، وعلم الاجتماع، فإن اللسانيات هي الأرض الخصبة التي نمت في كنفها نظريات التحليل الإجرائي⁵⁰، ويمكن بيان أهمها حسب الآتي:

أ- نظرية أفعال الكلام: استأثر مفهوم "أفعال الكلام" (Actes locutoires) باهتمام الباحثين في الجوانب النظرية العامة لاستعمال اللغة، و كان رائد فلاسفة اللغة العادية "جون أوستين" (J.L.austin) (1911-1961م) من بينهم، حيث ألقى محاضرات في جامعة "هارفارد" بخصوص هذا الموضوع، وبعد وفاته جمعت هذه المحاضرات في كتاب نشر سنة 1962م بعنوان "كيف نصنع أشياء بالكلمات" (How to do things with words) ⁵¹، وطور هذه الأبحاث بعد "أوستين" تلميذه "جون سيرل" (J.R.Searle) (1932م) ابتداء من سنة 1969م، بناء على توجه يرى أن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخداماتها في الحياة اليومية، وبالتالي لا يمكن تحديد معاني الجمل إلا بحسب السياقات التي ترد فيها ⁵².

وعليه، فإن مصطلح "أفعال الكلام" يؤطر مفهوما حديثا يعنى بدراسة الأداء اللغوي الذي يحدث في مواقف معينة، وقد كان نقد "أوستين" لنظرة فلاسفة اللغة الوضعية المنطقية المنطلق في إبراز هذه النظرية التداولية، حيث رأى فلاسفة اللغة الوضعية المنطقية أن ذلك أن اللغة وسيلة لوصف الواقع الموجودة في العالم الخارجي بعبارة إخبارية ويتم الحكم على هذه العبارات بالصدق إن طابقت الواقع، وبالكذب إن لم تطابقه، ومن ثم فلا معنى لها ⁵³، ما يعني أن الجمل تكون ذات معنى فقط إذا كانت تعبر عن قضايا يمكن التحقق منها أو تنفيذها ⁵⁴.

غير أن "أوستين" اعتبر ذلك مغالطة وصفية، لأن هنالك عبارات و جملا لا يمكن الحكم عليها بالصدق، ولا بالكذب لأنها لا تصف أي واقع من وقائع العالم، ولا تنقل أي خبر من أخباره، كما أنها لا تقرر شيئا البتة، وإنما "تؤدي فعلا ما" بمجرد التلفظ بها ⁵⁵، بناء على تعدد وظائف اللغة التي لا تقتصر على تقرير الوقائع أو وصفها بل تتعداها إلى الأمر، والاستفهام، والتمني، والتحذير... إلخ ⁵⁶. لذلك تعين على "أوستين" أن يقسم الكلام قسمين ⁵⁷:

- قسم **تقريري خبري (Constatif)**: يصف وقائع العالم الخارجي، ويحتمل الصدق أو الكذب.
- قسم **أدائي إنشائي (Performatif)**: لا يصف أعمالا واقعية بل ينجز في ظروف ملائمة أفعالا كلامية لا توصف بصدق و لا كذب.

ومن أجل أن يؤدي "القول الإنشائي" عملا في الواقع وضع له "أوستين" شروطا "تكوينية" فيما لو لم تتحقق كان ذلك إيذانا بإخفاق الأداء (العمل) ⁵⁸، بما أنها شروط تتعلق بالقدرة والإرادة والقصد والمقام ⁵⁹، ملخصها ما يلي ⁶⁰:

- * وجود إجراء عرفي مقبول له أثر عرفي معين.
- * أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة (ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة).
- * أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.

* أن يكون التنفيذ صحيحا.

* أن يكون التنفيذ كاملا.

وأخرى "قياسية" ليست لازمة لأداء الفعل على وجه التحقق بل لازمة لأدائه أداء موقفا غير معيب، بما أنها شروط تتعلق بحسن النية، إذ " يجب على المشارك في الإجراء أن يكون صادقا في أفكاره، ومشاعره، و نواياه، وأن يلتزم بما أزم نفسه به " ⁶¹، وإن لم يراع ذلك أثناء أداء الفعل استحال الأعمال القولية أفعالا سيئة (Des actes malheureux). ⁶²

إلا أن "أوستين" انتقد تقسيمه هذا (تقسيم الكلام إلى خبر و إنشاء) حيث لاحظ أن الأخبار أيضا موصولة العرى بالعناصر المقامية شأنها في ذلك شأن الإنشاءات، مما يجعل الفروق بين القسمين السابقين من الضحالة بمكان، فما لبث أن تخلى عن التمييز بين القول والفعل، معتبرا الوحدات الكلامية الخبرية صنفا من صنوف الوحدات الكلامية الإنشائية، مختزلا إياها ضمن نظرية شاملة لأفعال الكلام ⁶³.

وانطلاقا من مفهوم الإنشاء حدد "أوستين" التصور الذي يكون بمقتضاه القول عملا/فعلا، حيث رأى أن القول مركب من ثلاثة أفعال متميزة، لا يفصل أحدها عن الآخر إلا التحليل الإجرائي، وهي ⁶⁴:

- الفعل اللفظي (عمل القول) (L'acte de locution): ويراد به تركيب الألفاظ في جمل مفيدة طبقا للأفعال الفرعية الثلاثة الآتية: الفعل الصوتي، والفعل النحوي، والفعل الدلالي، ويؤدي هذا التركيب معنى أصليا له مرجع يحيل إليه.

- الفعل الإنجازي (عمل مقصود بالقول) (L'acte dillocution): وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي.

- الفعل التأثيري (عمل التأثير بالقول) (L'acte de perlocution): ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع.

و بالتالي يكون "الفعل الكلامي" نظاما نحويا دلاليا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية (كالطلب، والأمر، والوعد، والوعيد...إلخ) وغايات تأثيرية تخص ردود أفعال المتلقي(كالرفض و القبول) ⁶⁵. وقد صنف "أوستين" الأفعال الكلامية على أساس قوتها الإنجازية إلى ⁶⁶:

* أفعال الحكم (الحكميات) / (Les verdictifs): وهي أفعال تصدر عن سلطة معترف بها (قاض، حكم، رئيس...) منها أفعال الإدانة، والتبرئة، والتحجير، والتقويم، والتصنيف، وإصدار مرسوم.

* أفعال القرار (التنفيذات) / (Les exercitifs): وهي الأفعال التي تمثل إصدار قرار نابع من

ممارسة حق، منها أفعال التعيين، والأمر، والتأسف، والإذن، والطرء، والحرمان، والنصح، والتنبه.

* **أفعال التعهد (الوعديات) / (Les promissifs):** وهي أفعال تمثل التزام المتكلم بفعل شيء ما أمام المتلقي، منها أفعال الوعد، والتمني، والقسم، والرهان، والضمان، والتعاقد.

* **أفعال السلوك (السلوكيات) / (Les comportatifs):** وهي الأفعال التي تمثل رد فعل تجاه سلوك ما، منها أفعال الاعتذار، والشكر، والتهنئة، والترحيب، واللعنة، والنقد، والمواساة، والتحدي، والتعريض.

* **أفعال الإيضاح (العرضيات) / (Les expositifs):** وهي الأفعال التي تدخل في حجاج المتكلم مع المتلقي لعرض مفاهيم أو إيضاح وجهة نظر، أو بيان رأي، أو استعمال قول، منها أفعال الإثبات، والتأكيد، والإنكار، والاعتراض، والوصف، والتعريف، والتأويل، والشرح، والتفسير.

وبعد "أوستين" جاء تلميذه "سيرل"، حيث سعى إلى ضبط نظرية أفعال الكلام منهجياً، ومن ثم عمل على صياغتها من جديد معتقداً بذلك أنه استدرك ما وقع فيه أستاذه من أغلاط، كان أبرزها ما يلي:

- تعديله أقسام الفعل الكلامي من ثلاثة (لفظي، إنجزي، تأثري) إلى أربعة، حيث عمد إلى تقسيم الفعل اللفظي (عمل القول) إلى قسمين: الأول هو الفعل النطقي (وهو فعل يؤديه المستوى الصوتي، والتركيبي، والمعجمي)، والثاني هو الفعل القضوي (وهو فعل يؤديه المستوى الدلالي، وبناء عليه يتضح المعنى الأصلي)، أما الفعل الإنجزي فاعتبره الوحدة الصغرى في عملية الاتصال اللغوي، وبما أن الفعل التأثري يتعلق بما يتركه الفعل الإنجزي من أثر في المتلقي، فإن سيرل لم يول هذا القسم اهتماماً كبيراً، إنما نهج نهج أستاذه وصب جل اهتمامه على الفعل الإنجزي.⁶⁷

- تصنيفه الأفعال الكلامية بناء على أسس منهجية ("الغرض الإنجزي للفعل الكلامي، واتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم، و شرط الإخلاص")⁶⁸ إلى⁶⁹:

● **الإخباريات (التأكيدات) / (Les assertifs):** غرضها الإنجزي هو وصف المتكلم واقعة معينة من خلال قضية ما، وأفعال هذا الصنف كلها تختمل الصدق والكذب، لأن اتجاه المطابقة يكون من الكلمات إلى العالم، أما شرط الإخلاص فيها فيتمثل في النقل الأمين للواقعة والتعبير الصادق عنها، مثال ذلك قول "سيأتي غداً".

● **الطليبات (التوجيهات) / (Les directifs):** غرضها الإنجزي هو جعل المتلقي يقوم بأمر ما، واتجاه المطابقة فيها يكون من العالم إلى الكلمات، أما شرط الإخلاص فيتمثل في الرغبة الصادقة في أداء الفعل الكلامي مثال ذلك قول: "أخرج".

● **الالتزاميات (الوعديات) / (Les promissifs):** غرضها الإنجازي يجعل المتكلم ملتزماً بإنجاز عمل ما في المستقبل، واتجاه المطابقة فيها يكون من العالم إلى الكلمات، أما شرط الإخلاص فهو صدق النية (القصد) ومثالها قول: "سوف آتي".

● **التعبريات (الإفصاحات) / (Les expressifs):** غرضها الإنجازي هو التعبير عن حالة نفسية بشرط أن تكون ثمة نية صادقة، على حين ليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، فالتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم، ولا العالم مطابقاً للكلمات، مثالها أن تقول: "أعذري".

● **الإعلانيات (الإدلاءات) / (Les declaratifs):** غرضها الإنجازي يتمثل في إحداث واقعة، و بالتالي فهي لا تحتاج إلى شرط إخلاص، أما اتجاه المطابقة فيها فيكون مباشراً، من الكلمات إلى العالم و من العالم إلى الكلمات، مثال ذلك قولك: "أعلن الحرب عليكم".

ب- **نظرية الاستلزام الحواري:** يعد الاستلزام الحواري (L'implication conversationnelle) واحداً من أهم مفاهيم التحليل التداولي، وإن كان تاريخه التنظيري غير ممتد، إذ ترجع بدايات البحث فيه إلى المحاضرات التي ألقاها "هربرت بول غرايس" (H.P.Grice) (1913 - 1988 م) في جامعة "هارفارد" سنة 1967 م، حيث قدم فيها بإيجاز تصوره عن الدرس التداولي و الأسس المنهجية التي يقوم عليها، و قد طبعت أجزاء من هذه المحاضرات سنة 1975 م تحت عنوان "المنطق والتخاطب"، ثم تطور هذا العمل المختصر إلى بحثين نشرا لاحقاً في كتاب يحمل عنوان "دراسات في طريق الكلمات"⁷⁰.

ويقوم تصور "غرايس" في هذه الأعمال على أن المتخاطبين لا يحاولون فهم ما تعنيه الكلمات بحسب، بل فهم مقاصد قائلها شفاهة أو كتابة⁷¹؛ لأن الناس أثناء تواصلهم لغوياً قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، بناء على مراعاة الملاءمة بين "ما يقال" وبين "ما يقصد"، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع، وقد يصل السامع إلى مراد المتكلم في ظل ملاءمة مقامية تتيح وسائل تواصلية مضمونة، وبالتالي فإن "غرايس" أراد أن يقيم معبراً بين ما يحمله القول من معنى صريح، وبين ما تحمله الدلالة من معنى متضمن، فنشأ بذلك مفهوم إجرائي حديث اصطلح عليه بـ"الاستلزام"، و الاستلزام حسب هذا المفهوم الإجرائي نوعان: "استلزام عرفي" (L'implication conventionnelle، و"استلزام حواري" (L'implication conversationnelle)⁷².

ولوصف وتفسير ظاهرة الاستلزام هذه اقترح "غرايس" مقترحين أساسيين هما:

- **المقترح الأول⁷³**: يقوم على أساس تقسيم معاني الكلام والدلالة التي يحملها إلى معنى صريح، ومعنى ضمني، إذ يمثل:

- **المعنى الصريح**: مدلول الصيغة الصورية والقيمة اللفظية التي يعينها الكلام ويشمل:
 - محتوى قضوي: هو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.
 - قوة إنجازية حرفية: هي القوة الدلالية المتحققة أسلوبيا بالأدوات و الصيغ أثناء الكلام.
- **المعنى الضمني**: وهو ما يقصد المتكلم أن يبلغه المتلقي من خلال كلام يتعدى الصيغة الصورية إلى معان يكون للمقام دخل في تحديدها والتوجيه إليها، ويشمل:
 - معنى عرفي: وهو الدلالة التي ترتبط بالجملة ارتباطاً أصيلاً وتلازم الكلام ملازمة في مقام معين انطلاقاً مما تعارف عليه أصحاب اللغة الواحدة.
 - معنى حوارى: يمثل مقصود المتكلم؛ وهو دلالة يولدها السياق التواصلى، وبالتالي فهي دلالة متغيرة تتغير بتغير السياقات التواصلية التي يرد فيها الكلام ذاته.
- **المقترح الثاني⁷⁴**: اعتبر "غرايس" أن المتلقي لمقاصد المتكلم أثناء خطاباته قائم على أساس مبدأ عام يتحكم في نجاعة العملية التواصلية، واصطاح على هذا المبدأ بـ "مبدأ التعاون" لأنه رأى أن الحوار المثمر والمحادثة المفيدة لا سبيل إليها إلا التعاون فيما بين المتكلم والمتلقي بناء على مراعاة قواعد التخاطب. ووصف "غرايس" هذه القواعد تحت أربعة أحكام (مقولات)، جريا على طريقة "كانط"⁷⁵:
 - **الكم (Qunatité)** (حكمة إخبارية محضة)، و **الكيف (Qualité)** (حكمة إخلاص)، و الطريقة
 - **(Modalité)** (حكمة التصرف الجيد)، و المناسبة (Pertinence) (حكمة ملائمة).
 - * **حكم الكم**: يرتبط بكمية المعلومات التي يجب تقديمها أثناء التخاطب، ويتحقق بقاعدتين:
 - اجعل إسهامك التخاطبي بالقدر المطلوب.
 - لا تجعل إسهامك التخاطبي إخبارياً أكثر مما هو مطلوب.
 - * **حكم الكيف**: تضبط هذا الحكم مقولة عامة: "حاول أن تجعل إسهامك التخاطبي صادقا"، ويتجلى ذلك في قاعدتين:
 - لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.
 - لا تقل ما تفتقر إلى دليل كاف عليه.

*حكم الطريقة (الجهة): ينظر "غرايس" إلى هذا الحكم على أنه لا يرتبط بالكلام مثل الأحكام الأخرى، وإنما يرتبط بكيفية نقله إلى المتلقي، والقاعدة العامة التي تمته هي "كن واضحاً"، و تندرج تحتها قواعد فرعية هي:

- اجتنب الغموض واللبس (كن دقيقاً).
- اجتنب الإطالة بغير ضرورة (كن موجزاً).
- اجتنب الخلط أثناء الكلام (كن مرتباً).

*حكم المناسبة (العلاقة): تضبط هذا الحكم مقولة عامة أيضا هي "كن ملائماً": أي ليكن كلامك ملائماً لمقام الخطاب، وذا علاقة مناسبة بموضوعه.

والمقام (Situation): في الدراسات الحديثة مصطلح قائم على مفهوم يعتد بأهمية الظروف الخارجية في تحديد دلالة النصوص، حيث تعد المعرفة القبلية بها مهمة جدا لفهم السياق الكلامي، فالكلام في ظل التحليل التداولي فعل يتم إنجازه ضمن إطار من الأعراف والمعايير الاجتماعية التي تلتزم بها الجماعة اللغوية أثناء عملية التواصل⁷⁶، ويوجهه في ذلك مصطلحان أساسان، فأما الأول فهو "الملاءمة" (La pertinence) وهو مصطلح تداولي حديث قائم على مفهوم يعتد بدراسة مقدره مستعملي اللغة على ربط الجمل بالسياقات الملائمة لها، وبتفسير التراكيب اللغوية وظواهرها البنيوية المتناسبة معها في الطبقات المقامية المختلفة⁷⁷. وأما الثاني فيسمى "متضمنات القول" (Les implicites) وهو مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من شروط إنتاج الخطاب، تحكمها الظروف العامة للخطابات نفسها⁷⁸، ومن أهم هذه الظواهر ما يلي:

***الافتراض المسبق (Pré-supposition)**⁷⁹: في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومنتفق عليها فيما بينهم، حيث تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق نجاح العملية التواصلية، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة. ويقابل "طه عبد الرحمن" هذا المفهوم بمصطلح "الإضمارات التداولية" بدلا من "الافتراض المسبق"⁸⁰.

***الأقوال المضرة (Les sons-entendus)**⁸¹: ترتبط هذه الظاهرة بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الظاهرة السابقة التي يمكن تحديدها على أساس معطيات لغوية يولدها سياق ما. والأمثلة الآتية تبين الفرق بين الظاهرتين: إن العبارتين: "أعلق النافذة" أو "لا تغلق النافذة" تحملان خلفية "افتراض مسبق" مضمونها أن النافذة مفتوحة.

أما قول: "إن السماء ممطرة" لأحد يريد الخروج عبارة تفترض أقولاً مضمرة تحدها ملابسات الخطاب فيما إذا كانت:

- | | | |
|---|---|--------------------------------------|
| إن كان الخروج ليس لأداء عمل مهم | { | ● المكوث في البيت |
| | | ● أو الانتظار والترث حتى يتوقف المطر |
| إن كان الخروج ضرورياً (مثلاً: الذهاب إلى العمل أو الدراسة) لكنه لا يملك وسيلة للنقل | { | ● أو الإسراع حتى لا يصل متأخراً |
| | | ● أو عدم نسيان المطرية عند الخروج |

رغم بقاء قائمة التأويلات غير منتبئية بحكم تعدد السياقات المقامية التي قد ينجز ضمنها الخطاب، فإن الفرق بين الظاهرتين يكمن في أن الافتراض المسبق ينشأ بناء على معطيات السياق اللغوي، أما الأقوال المضمرة فتنشأ بناء على ظروف الخطاب وملابساته الخارجية.

وعليه، فإن نظرية "غرايس" قائمة على أساس التقابل بين مقترحين متكاملين، وذلك أن التزام المتكلم بـ "مبدأ التعاون" واحترامه للأحكام المتفرعة عنه يؤدي إلى التطابق بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، أي أن ما يقوله المتكلم هو ذاته الذي يقصده أمام المتلقي، أما إذا لم يلتزم المتكلم بذلك المبدأ التزاماً تاماً بجرقه أحد أو بعض الأحكام المتفرعة عنه، فإن المعنى الضمني لا يطابق المعنى الصريح، أي أن ما يقوله المتكلم يتعدى الدلالة الحرفية إلى مقصدية تخاطبية، وبالتالي ينشأ "استلزام حوارى" أو "اقتضاء تخاطبي" يدركه المتلقي بناء على انتقاله من المعنى الصريح إلى المعنى الضمني ضمن مقام تواصلى يسوغ له ذلك⁸².

III- علاقة التداولية بالبلاغة:

يرى النقاد المعاصرون أن التداولية في مجال اللغويات قراءة حديثة لمباحث البلاغة القديمة، حيث ورد في معجم المصطلحات الأساسية في لسانيات النص و تحليل الخطاب " أن البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يجلان إشكالية علاقتهما، باستخدام وسائل محددة للتأثير"⁸³.

فإذا كانت البلاغة - بناء على ما سبق - مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بناء على مراعاة المتكلم (المرسل) ما يحيط به من مستمع (المرسل إليه) وظروف وأحوال و مواقف (المقتضيات) أثناء أدائه الكلامي (الرسالة)، حسب قواعد وأصول لغوية - أثبتتها المتخصصون في ذلك - تسهم في تحقيق أغراضه ومقاصده (الأهداف)⁸⁴؛ فإن التداولية تنطلق من هدف أساس هو استثمار الممكن والمتاح من الآليات لإيصال رسالة لغوية معينة، وجعل المعنى بها يعيها ويتحرك في إطار إنجازها، ولعل ما دفع بعض المعاصرين إلى تعريف البلاغة بأنها فن الوصول إلى تعديل موقف المستمع أو القارئ، لأنها في نظرهم نظام له بنية من الأشكال اللغوية، يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدد⁸⁵، بناء على أنه نظام ميز منذ القديم بين ثلاثة أنماط من المقاصد تحمل أبعادا تداولية، واحد منها فكري، واثان عاطفيان، أحدهما معتدل والثاني عنيف (انفعالي)⁸⁶:

أ- المقصدية الفكرية: وتمثل هذه المقصدية في ثلاثة أغراض متكاملة هي⁸⁷:

- الغرض التعليمي: وهو غرض يعمل على إيصال خبر ما إلى متلق بطريقة موضوعية، أي دون استدعاء العواطف.

- الغرض الإقناعي: و يعمل هذا الغرض على جعل مضامين الكلام ممكنة، إما بالرجوع إلى العقل، وإما بالرجوع إلى وسائل مادية، أو وسائل لها علاقة بالأعراف والمعتقدات.

- الغرض الأخلاقي: و يتعلق هذا الغرض بسابقه، وذلك أن نقل خبر ما إلى المتلقي، والعمل على إقناعه بمصدقية هذا الخبر، إنما يتم في موقف يحتويه محيط اجتماعي له عادات ثقافية يعتر بها، و قوانين عقائدية يقدسها، و مبادئ أخلاقية يؤمن بها، و باستثمار المتكلم لهذه الثوابت الجاهزة يتحقق التواصل الإنساني في إطار أخلاقي.

ب- المقصدية العاطفية المعتدلة: و تضم مكونين اثنين هما:

- المكون الغائي: و غرضه الظفر باقتناع المتلقي بناء على انفعال عاطفي هادئ، كالدخ في مقام الترغيب.

- المكون اللاغائي: و غرضه إمتاع (التأثير) المتلقي باستغلال الجوانب الفنية الجمالية الكامنة في أصول اللغة الوظيفية (مكون خاص بالأسلوب).

ج- المقصدية العاطفية العنيفة: و تكمن في البحث عن الانفعالات العنيفة التي تؤثر في المتلقي، كأن يكون الحقد أو الألم أو الخوف في مقام ما مقتضى لإثارة عوامل الإقناع.

و عليه، فإن التداولية بوصفها منهجا يعنى بالعلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلية المرتبطة به بشكل منظم، تطرح مفهوما يغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية بعبارة " مقتضى الحال " و " لكل مقام مقال "⁸⁸.

لذلك يرى "صلاح فضل" أن البلاغة والتداولية يتفقان في دراستها للغة باعتبارها مؤثرا في المتلقي أثناء موقف معين على أساس أن الحدث الكلامي في جملته إنما هو نص في موقف⁸⁹، فإذا كانت البلاغة ترفع شعار " لكل مقام مقال"، و " وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، فإن التداولية تهتم بما يحدث في المقام من أعمال لغوية واقتضاءات تخاطبية، و بالتالي تداخلت المحاور البلاغية و المباحث التداولية بحكم القضايا المشتركة⁹⁰، و أضحي تحليل النصوص هدف البلاغة - سواء أكانت عربية أم غربية - خلال العصر الحديث، علما أن البلاغة العربية خلال مراحلها التأسيسية لم توضع لأداء هذه الوظيفة، وإنما كان هدف وضعها كيفية بناء وحدات تخاطبية تسهم في نجاح العملية التواصلية بناء على تحقق المقاصد والأغراض المرجوة منها.

على أن البلاغة العربية أيضا، لم تنشأ بمنأى عن هذا الهدف، ذلك أن "أرسطو طاليس" (Aristotelès) / (384 - 322 ق.م)⁹¹ و هو يؤسس لفن الخطابة، و الأصح لعلم الخطابة حسب رأي النقاد المحدثين، وضع مقومات الفصاحة والبلاغة استطرادا، لأنها مقومات تتعلق بمقدرة الخطيب اللغوية، ويمدى نجاحه في توظيف أساليب تخاطبية تقتضيها مقامات الكلام، إلا أن ما أحدثته المفاهيم الحديثة جعل من البلاغة منهجا تحليليا⁹².

إذا، دراسة استعمال اللغة في موقف معين، مع الأخذ بعين الاعتبار أغراض المتكلم و مقاصده من جهة، و ردود أفعال المتلقي بناء على رغباته من جهة أخرى، إنما هي منهج يعمل على تحليل النصوص في الدراسات الحديثة، إضافة إلى أن مضامينها - هذه الدراسة - ما هي إلا مفاهيم الأولين أثناء تفكيرهم للبلاغة العربية، وإن اختلفت منهجية الطرح في ذلك، فالأولون حين وضعوا معايير أسهمت في حصر حدود كل من علم المعاني، و علم البيان، و علم البديع، أثبتوا قواعد بناء تركيبية، و قوانين تنظيم فني، أما المحدثون حين استثمروا قواعد بنائية و قوانين تنظيمية، خصوا إلى مبادئ تحليل منهجي أسهمت في تأسيس نظريات إجرائية، من أهمها نظريتنا أفعال الكلام، والاستلزام الحوارية.

الهوامش والمراجع والمصادر :

- 1- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي)، كتاب التعريفات، د.تخ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص36.
- 2- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، توزيع لاروس، 1989م، ص173، 174.
- 3- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، مادة (بلغ)، 247/1.
- 4- الخطيب القزويني (جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر)، الإيضاح في علوم البلاغة، تقديم وتبويب وشرح: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 2000م، ص32، 35.
- 5- نفسه، ص27، 29.
- 6- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبو بكر محمد بن علي)، مفتاح العلوم، صححه: أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، ط1، 1937م، ص80.
- 7- شفيق السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص18.
- 8- رشيد بلحبيب، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، <http://www.almenhaj.net>، 2008م، ص02، 03.
- 9- السكاكي، مفتاح العلوم، ص80.
- 10- ينظر: عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، دت، ص77.
- 11- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط1، 1998، المجلد الأول، 71/1.
- 12- نفسه، 99 / 1.
- 13- فايز الداية، علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية -، ديوان المطبوعات الجامعية، بن كنون، الجزائر، د.ط، 1973م، ص253.
- 14- عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله: محمد عبده، محمد محمود التركي الشنقيطي، علق عليه: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 2001م، ص15.

- 15- نفسه، ص 54.
- 16- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص 420.
- 17- شفيق السيد، فن القول بين البلاغة العربية وأرسطو، ص 09.
- 18- ينظر: بوهاس جيوم كو لو غلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة: محمد عبد العزيز، كمال شاهين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط 1، 2008م، ص 167 - 170.
- 19- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 250، 252، 256، 257، 332.
- 20- نفسه، ص 331.
- 21- ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 37، 187، 287.
- 22- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني؛ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ط، 2003 م.
- 23- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية - علم المعاني، البيان، البديع، - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 23 - 25.
- 24- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 2005، ص 44.
- 25- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 03، 04.
- 26- ينظر: نفسه، ص 200 - 204؛ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، هامش ص 287.
- 27- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، الدار النموذجية المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 2، 2000م، ص 16، 46.
- 28- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 77.
- 29- بوهاس جيوم كو لو غلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة: محمد عبد العزيز، كمال شاهين، ص 175.
- 30- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 37.
- 31- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص 16، 216.
- 32- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 196.
- 33- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 188.
- 34- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص 298.
- 35- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 287 وما بعدها.

- 36- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 200.
- 37- ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 331 وما بعدها.
- 38- ابن منظور، لسان العرب، مادة (دول)، 431/2.
- 39- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي للنشر، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، ص244.
- 40- حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية – باب الذكر والدعاء أنموذجا - مذكرة مقدمة لنييل شهادة الماجستير في علوم اللسان، إشراف: بشير إبرير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة والأدب العربي، 2006/2005م، ص09.
- 41- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، د.ط، 1986م، ص07.
- 42- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب – مقارنة لغوية تداولية -، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ط1، 2004م، ص63 وما بعدها.
- 43- جبور عبد النور، سهيل إدريس، المنهل – قاموس فرنسي عربي-، دار الآداب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1977م، ص812؛
- Petit dictionnaire français, librairie, Paris, France, 1968, P503.
- 44- حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية – باب الذكر والدعاء أنموذجا -، ص09.
- 45- نمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب- دراسة معجمية -، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، ط1، 2009م، ص98.
- 46- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص08.
- 47- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص121.
- 48- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي-، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص26.
- 49- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2006م، ص14.

- 50- عادل الثامري، تاريخ اللسانيات. <http://lingua.friends of democracy.net>. ص 3 - 5 ؛ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 07، 11.
- 51- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 40 - 42؛ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2007م، ص 20، 161.
- 52- ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 60 - 63.
- 53- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 42.
- 54- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، جانفي 2009م، ص 27.
- 55- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 53، 54.
- 56- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 60.
- 57- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 53 - 55، وينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 43، 44.
- 58- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 78، 79.
- 59- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، ص 27.
- 60- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.
- 61- نفسه، ص 45.
- 62- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، ص 27 ؛ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 79، 80.
- 63- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، ص 27.
- 64- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 45، 46 ؛ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 59.
- 65- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 40.
- 66- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 62 ؛ نعان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 90.
- 67- ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، ص 29.
- 68- نفسه، ص 49.

- 69- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 66 ؛ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 66 - 68.
- 70- صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت، ص 12، 13.
- 71- جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة: محمد فراج عبد الحافظ، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000م ص 135.
- 72- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.
- 73- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 34، 35 ؛ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 144 وما بعدها.
- 74- صلاح إسماعيل نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 86 - 88.
- 75- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 54 ؛ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ص 84، 85.
- 76- جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة: محمد فراج عبد الحافظ، ص 138.
- 77- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 36.
- 78- نفسه، ص 30.
- 79- محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 26، 27.
- 80- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص 113.
- 81- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 32.
- 82- ينظر: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 89.
- 83- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 124.
- 84- ينظر: جميل عبد الحميد، البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط، 2000م، ص 16.
- 85- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة - بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة للنشر، لبنان، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ط1، 2008م، ص 175.

- 86- ينظر: هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية - نحو نموذج سيميائي لتحليل النص-، ترجمة وتعليق: محمد العمري، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 1999م، ص 25 - 27.
- 87- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 464، 465.
- 88- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 32.
- 89- نفسه، ص 121.
- 90- ينظر: هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، ترجمة: محمد العمري، ص 23، 29.
- 91- المنجد في اللغة و الأعلام، دار المشرق، المكتبة الشرقية للتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة المئوية الأولى، 2008 م، 38/2.
- 92- ينظر: هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، ترجمة: محمد العمري، ص 29.